المحور التاسع: العولمة الاقتصادية و التكتلات الدولية.

مقدمة: يشهد العالم مند نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات متتالية و مختلفة مست العديد من المجالات فبعد ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، توالت الاحداث بانهيار القطبية الثنائية و الصعود القوي للولايات المتحدة الأمريكية, لتتبع بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية في سنوات التسعينات ومن مجمل هذه التغيرات, و الاحداث المتسارعة, نتجت بعض المفاهيم الجديدة ابرزها ظاهرة العولمة, التي تزامنت مع ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية و الدولية كأساليب جديدة في هيكلة العلاقات الدولية, فما هما هاتين الظاهرتين؟

1/ العولمة الاقتصادية:

1-1-تعريف العولمة: كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها نظرا لتشعب المحتوى الفكري لمفهومها وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية. الا انه يمكن ان نقول ان العولمة يقصد بها تلك الحركة التصاعدية من الانفتاح على العالم بفتح الحدود لتنقل السلع و الخدمات و رؤوس الاموال ما يؤدي الى عدم استقلالية الاقتصاديات عن بعضها البعض. هذه الحركة المتدفقة و المتصاعدة اصبحت متاحة بفضل الالغاء التدريجي للحواجز التجارية في اطار منظمة التجارة العالمية و كذلك بفضل تطور وسائل النقل و المواصلات و التكنولوجيا على المستوى العالمي بحيث اصبح العالم قرية صغيرة بعد انصهار مختلف الاقتصاديات الوطنية و الإقليمية فيما أصبح يعرف باقتصاد عالمي موحد(اقتصاد معولم).

تعرف العولمة كذلك بأنها تعميق المبادلات بين المتعاملين في الاقتصاد العالمي, بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء, من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع و الخدمات وعناصر الإنتاج, بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي, يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.

1-2-اسباب العولمة الاقتصادية: يعتقد الباحثون أن هناك أربعة عناصر أساسية كانت السبب الرئيسي في بروز تيار العولمة الذي بدا في أواخر القرن العشرين و لا يزال قائما و عميق الى يومنا هذا, هذه الاسباب يمكن حصرها فيما يلي:

ا/ تحرير التجارة الخارجية: بعد ان كللت جهود مؤتمر بروتن وودز في 1944 بتأسيس النظام الاقتصادي العالمي المرتكز اساسا على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, كانت الجهود متجهة نحو تأسيس الركيزة الثالثة و التي تهتم بالمجال التجاري فتأسست «**الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارةGATT**» في1947 و التي اصبحت منظمة التجارة العالمية في 1995 التي قررت إلغاء حواجز التبادل التجاري و التعريفة الجمركية بين دول المنظمة, بل وكونت مجلسا شرعيا له نطاق واسع وصلاحيات أكبر يتألف من 137 دولة اصبحت تسعى إلى إلغاء كل الحدود التجارية في العالم و تكوين سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر. وهكذا اسند الى المنظمة تنفيذ العولمة الاقتصادية على المستوى التجاري و الاقتصادي فاصبح اعضائها يشاركون ب95% من حجم

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية و التكتلات الدولية.

التجارة الدولية و تهدف الى تحقيق التفاعل الدولي من خلال التأكيد على المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية و عدم وجود أي شكل من اشكال التمييز في المعاملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة.

ب/ **تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** لاشك أن تدفق الاستثمار الأجنبي في أية دولة يساهم في توفير موارد مالية، وتكنولوجية ما جعل معظم الدول النامية تفتح مجالات حدودها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية, تقليص ظاهرة البطالة باستغلال الموارد البشرية في البلد المستقبل لهذه الاستثمارات, خفض الواردات بالنسبة للسلع المنتجة من خلال هذه الاستثمارات, خلق أسواق جديدة للتصدير, المساهمة في تدريب القوة العاملة, نقل التقنيات التكنولوجية المتطورة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

ج/ التقدم العلمي و التكنولوجي: هذا التقدم جعل العالم أكثر اندماجا بحيث سهل حركة الأموال والسلع، والخدمات والأشخاص، فظهرت تطورات جديدة من وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية إلى جانب ثورة في الحسابات الالكترونية.

د/ **الشركة المتعددة الجنسيات:** ازدهر عصر العولمة بازدهار و تطور الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم في العولمة حيث تساهم في العملية التنموية بتوفير فرص العمل وتدفق الضرائب، كما أنها تنقل التكنولوجيا المتطورة وتساعد في بناء قاعدة صناعية في البلدان الفقيرة.

1-3-مؤسسات العولمة الاقتصادية:

أ/ **الشركات المتعددة الجنسيات:** هي واحدة من أهم العوامل التي تساهم في تشكيل حركة العولمة دوليا، لما لها من خلق مناخ يعتمد أساسا على التبادل بين دول العالم، فبواسطتها تتم عملية عولمة (رؤوس الاموال والانتاج، العمليات المالية والتجارية، انتقال المعلومات.....)، كما أنها تخلق ارتباطا من نوع خاص بينها وبين الدول المستقبلة لها.

ب/ منظمة التجارة العالمية: تعتبر أهم مؤسسة بين المؤسسات المتعلقة بالعولمة، بحيث تمارس دور رئيسي في تحويل اقتصاديات الدول المنغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة، ومدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي. وذلك بوضعها للقواعد والقوانين الأساسية للتجارة الدولية والتي تساهم في إلغاء الحواجز والقيود التي تعيق حركة السلع (بمعنى تدعم حرية حركة السلع)، ما يعكس وجه من أوجه العولمة.

ج/ صندوق النقد الدولي: وكالة متخصصة و مستقلة داخل منظومة الامم المتحدة, انشا في 1944 لمساعدة الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع البلدان على انتهاج سياسات سليمة تؤثر على اسعار الصرف وقيم العملات و هو بذلك يعزز التجارة الدولية ويقدم المشورة و القروض للدول الاعضاء الذين يواجهون نقصا في العملات اللازمة للتجارة.

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية و التكتلات الدولية.

د/البنك الدولي: هو ايضا وكالة متخصصة للأمم المتحدة, انشا في 1944, و دوره محاربة الفقر في العالم من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية, كذلك يؤدي البنك وظيفته من خلال تقديم المشورة و القروض و المساعدات الفنية لمشاريع التنمية في اكثر البلدان فقرا.

1-4-ايجابيات ومخاطر العولمة الاقتصادية:

ا/الايجابيات

-تحسين الظروف المعيشية و الاستجابة لمختلف اذواق المستهلك.

- جذب الاستثمار إلى مختلف القطاعات الاقتصادية و بالتالي تحسين اقتصاد الدول الضعيفة و ما يصاحب ذلك من دعم الراس المال المحلي و خفض معدلات البطالة.

- زيادة النشاط التجاري الدولي.

- السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز.

- التخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.

- تقليص الهوة بين الدول لأن الشركات لاسيما المتعددة الجنسيات تساهم في نقل معارفها و تقنياتها و تكنولوجياتها المتقدمة الى البلدان المستقبلة لها.

- زيادة التنافس في مجال انتاج السلع وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ب/ السلبيات

-سيطرة الاقتصاد الحر و زوال المصلحة العامة.

- سهولة التأثر بالأزمات الاقتصادية و المالية و سرعة انتشارها نتيجة عدم استقلالية الاسواق عن بعضها البعض.

-ظهور عملية الإغراق المرتبط بالسعر وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل من سعر السوق المحلي و بالتالي يكون التوجه نحو السلع المستوردة, و هي بمثابة واردات لإغراق الاسواق الوطنية، نتيجة فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة.

-تهديد بقاء الشركات الصغيرة الناشئة.

-اضعاف الامن الاقتصادي الوطني وزيادة التبعية للاقتصاد العالمي.

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية و التكتلات الدولية.

– تفشي ظاهرة البطالة على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحاسوبات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة ما ينذر بمشكلة خطيرة تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.

–العولمة تركز على حرية الفرد حتى تحرره من كل القيود فيصبح هذا الاخير عديم الأخلاق والدين و الأعراف, أسيرا لكل ما يعرض عليه.

–التأثير السلبي على البيئة و تدهور المحيط (الحياة البرية و البحرية و الجو).

2/التكتلات الدولية:

2-1- مفهوم التكتلات الاقتصادية: التكتل الاقتصادي هو مجموع الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وذلك من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها تجاه العالم الخارجي (تجاه الدول الغير الاعضاء في التكتل)، بفرضها تعريفة موحدة وتفاوضها كعضو واحد ومساعدة بعضها في مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.....

2-2- خصائص التكتلات الاقتصادية: من أهم خصائص التكتلات الاقتصادية نجد:

1) حجمها الضخم، من حيث مواردها وانتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية.
2) حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات وأحيانا حتى الأشخاص بين الدول الأعضاء في التكتل.
3) المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة واعتمادها سياسة تجارية موحدة مع الدول خارج التكتل.
4) ارتفاع نسبة التجارة بين الدول الأعضاء في التكتل، ما يخفض تبعيتها الاقتصادية للدول خارج التكتل [تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية].
5) قوتها في التفاوض.
6) الاستفادة من رؤوس الأموال والأيادي العاملة الماهرة المتاحة في المنطقة التكاملية.
7) تحقيق نمو اقتصادي مستمر نتيجة الديناميكية المتعلقة بحجم السوق، وكذا تحسين مناخ الاستثمار داخل منطقة التكامل الاقتصادي (داخل التكتل الاقتصادي).

2-3-أهداف التكتلات الاقتصادية: قد تكون الأهداف والغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها في ظل التكتلات الاقتصادية (سياسية، اجتماعية، عسكرية، أو اقتصادية) وقد تكون كلها مجتمعة ولعل أهمها ما يلي:

1- **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:** بحيث يسمح التكتل للدول الاعضاء بالاستفادة من اتساع السوق وخلق فرص جديدة للعمل ما يساهم بالرفع من الانتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
2- **تخفيض أثر الصدمات الخارجية:** وذلك بفضل تنوع الانتاج داخل التكتل ما من شأنه أن يحمي الدول الاعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الاجنبية.

3- **رفع مستوى رفاهية المواطنين:** بحيث أن التكتل يسمح للمستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل أسعار ممكنة نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية وتخفيض تكاليف الانتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

4- **التقليل من الاعتماد على الخارج:** بحيث يساهم التكتل في جعل التقلبات الاقتصادية والسياسية محدودة التأثير عليه، خاصة إذا بلغ التكتل مرحلة متقدمة.

5- **تقوية القدرة التفاوضية للدول الاعضاء** مع العالم الخارجي.

6- **التحول من تكتل اقتصادي إلى تكامل اقتصادي.**

7- **الحصول على مزايا الانتاج الكبير.**

2-4-المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي: التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية سياسية واقتصادية واجتماعية، يتم من خلالها اقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح اقتصادية متبادلة لتحقيق فوائد مشتركة عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لأعضاء التكتل الاقتصادي، وذلك لتحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية.

تتخطى التكتلات الاقتصادية عددا من المراحل حتى تصل في النهاية إلى مرحلة التكامل الاقتصادي وتتمايز هذه المراحل في ما يلي:

1- منطقة التفضيل الجزئي.

2- منطقة التجارة الحرة.

3- الاتحاد الجمركي.

4- السوق المشتركة.

5- التكامل الاقتصادي.

6- التكامل النقدي.

7- التكامل الاقتصادي التام.

على الرغم من عدم وجود اتفاق بين الخبراء الاقتصاديين حول ترتيب هذه المراحل إلا أن التجربة العملية توضح هذا الترتيب لاسيما في بعض التكتلات الناجحة على رأسها الاتحاد الاوروبي الذي يمثل النموذج الأبرز.

2-5-أشهر التكتلات الاقتصادية:

1-الاتحاد الاوروبي(UE): بدأ الاتحاد الأوربي كمنطقة تجارة حرة بموجب اتفاقية "روما" عام 1958 ثم تدرج مستوى الاندماج وتعمق بشكل مستمر الى أن وصل عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الى 27 دولة بعد انضمام دول أوربا الشرقية، فأصبح من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنية والهياكل التكاملية، ومن حيث

الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه أكثر من 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا[1].

2-منظمة التجارة الحرة لشمال امريكا(NAFTA): أنشئ هذا التكتل في نهاية عام 1993 ،ويضم كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وبالرغم من كونه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة, الا انه يعد أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي له 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانات التي يتمتع بها هذا التكتل من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي[2].

3-تكتل ال(MERCOSUR): انشا عام 1991و هو تكتل يضم دول جنوب امريكا اللاتينية بما في ذلك الارجنتين و البرازيل و البراقواي و الاوروقواي, يهدف الى تعزيز التكامل الاقتصادي و تطوير التجارة و الاستثمار بين الدول الاعضاء.

4-الاتحاد الاقتصادي و النقدي لدول غرب افريقيا(ECOWAS): يهدف الى تعزيز التكامل الاقتصادي و التعاون في منطقة غرب افريقيا, يضم التكتل 15 دولة و يعمل على تعزيز التجارة و حرية الحركة و الاستثمار.

5-اتحاد دول جنوب شرق اسيا(ASEAN): تأسس عام 1967 و يضم 10 دول في جنوب شرق اسيا, كان هدفه في البدء سياسياً يتلخص بإقامة حلف مضاد للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء سياسات الحماية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات الدول الاسيوية، أخذت تهتم بالتعاون الاقتصادي وهكذا أنشأت تكتل (الآسيان) الذي أرسى خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى, ثم أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى3%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 11.5% من إجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه الصادرات إلى 5%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 18%من إجمالي صادرات الدول النامية.

6- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ(APEC):تتكون هذه الجماعة من 21 دولة على رأسها اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، روسيا..... وقد جاء إنشاء هذا التجمع

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية –مصر، 2001، ص 168.

[2] سمير محمد عبد العزيز, المرجع السابق, ص168.

الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992. و يسيطر التجمع على حوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي العالمي و التجارة العالمية.

7-تكتل البريكس(BRICS): بريكس مختصر للحروف الأولى لدول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة (البرازيل وروسيا والهند والصين) في يكاترينبورغ في روسيا في جوان 2009. اتفق رؤساء الدول الاعضاء في منظمة البريكس على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة في افريل 2011، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا- حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية- كذلك قبلت دول البريكس انضمام 6 دول جديدة الى التكتل و ذلك في 24 اوت 2023, كما انه من المتوقع أن تشكل حلفًا سياسيا مستقبلا, خاصة و انها تناقش فيما بينها اعتماد عملة موحدة لكسر هيمنة الدولار.

2-6- تقييم التكتلات الاقتصادية:

ا/الآثار الايجابية:

-العوائد الضخمة التي تأتي من جراء تكامل إمكانات المنظمة المتكتلة.

-خلق علاقات تكامل بين الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي في الدولة.

-خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المختلفة.

ب/الآثار السلبية:

-خلق الطبقية الاجتماعية بسبب صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة.

-تفعيل السياسة الاحتكارية خاصة و القضاء على المشروعات الصغيرة.

-التكتلات الاقتصادية الضخمة تؤثر و تسيطر على الشؤون الداخلية للبلدان اقتصاديا وسياسيا وذلك بالوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية لدول أخر.

الخاتمة: إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية لم تعد مشروعا سياسيا بقدر ما أصبحت متطلبا حيويا هاما, بحيث اصبحت تلعب دوراً هاماً في مساعدة الدول في الحفاظ على أمنها من ناحية، و في تقليل مخاطر العولمة والقوى الاقتصادية الهائلة والشركات المتعددة الجنسية من ناحية أخرى, فنحن اليوم في وقت لم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفرداً بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي هو" أن البقاء لمن هو أكثر كفاءة وقوة ومنافسة". و في ظل هذه الظروف فأن الدول العربية مدعوة أكثر من أي وقت مضى الى بناء تكتل اقتصادي يضاهي التكتلات المتطورة، لتستفيد من إمكانياتها الاقتصادية الهائلة. وكذا العمل بجدية أكثر من أجل، الارتقاء

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية و التكتلات الدولية.

بنظم الحكم في الدول العربية، والاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستوى المهارات، وزيادة تنافسية الصادرات وتنويع الهياكل الإنتاجية، وحل مشاكل المديونية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار.

كذلك نستنتج مما سبق ان ظاهرة العولمة تزامنت مع محاولة التكتلات الاقليمية والاقتصادية الدولية الدخول في مرحلة تكاملها الاقتصادي, مما اثر على العملية التكاملية فظهر تنافس بين اقليمية الدول و عولمتها ما ادى الى وجود تعارض بين النظامين الاقليمي و العالمي, فاذا كان التكامل الاقتصادي يسعى الى تحقيق الحرية التجارية داخل التكتل الاقتصادي فان العولمة تسعى الى تحرير التجارة عالميا و فك الاطر الاقتصادية الاقليمية الموجودة بين التكتل الاقتصادي و العالم الخارجي.